بيان رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي لمؤتمرات منظمة الأغذية والزراعة لعام 2014

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

حضرات المندوبين الموقّرين،

حضرات السيدات والسادة،

هذه هي المرّة الثالثة التي يتشرف فيها رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) بمخاطبة هذا المؤتمر الموقّر لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) . ولقد سبق أن سمعتم الكثير من زميلي السابقين، السيد Noel de Luna وسعادة السفير Yaya Olaniran، عن العمل الجيد الذي نقوم به والهيكلية ذات أصحاب المصلحة المتعددين للجنة. والهدف من مداخلتي هو إطلاعكم على وضعنا الحالي ووجهتنا المستقبلية. وعندما أقول "نحن"، أعني بذلك كل الموجودين في هذه القاعة. ومن شأن أحد المبادئ التوجيهية للجنة التي تم إصلاحها تعزيز الهيكليات والروابط الموجودة مع الشركاء الأساسيين والارتكاز عليها. ويشمل ذلك الآليات والشبكات الوطنية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، والأجهزة الحكومية الدولية الإقليمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتشكّل اللجنة منصّةً لتعزيز الإجراءات التعاونية بين كل أصحاب المصلحة المعنيين بالأمن الغذائي والتغذية. وفي معرض مداخلتي، أودّ منكم النظر في أولويات اللجنة التي تخصّ بلدكم وفي طريقة استخدام الخطوط التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن اللجنة.

ومنذ المؤتمر الإقليمي الأخير، عُقدت دورتان ناجحتان للجنة. وفي الدورة التاسعة والثلاثين التي نُظّمت في أكتوبر/تشرين الأوّل 2012، اعتمدت اللجنة توصيات بشأن السياسات حول "الحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي" و"الأمن الغذائي وتغيّر المناخ" – وهما موضوعان يكتسيان أهمية كبيرة. ولعلّكم تذكرون أن توصيات اللجنة بشأن السياسات تحظى بموافقة واسعة النطاق بفضل النموذج ذي أصحاب المصلحة المتعددين الخاص باللجنة وتحظى بدعم التقارير الصادرة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، ما يعني أنها قائمة على أسس علمية سليمة.

ومرّة أخرى، تناولت الدورة الأربعون للجنة في أكتوبر/تشرين الأوّل 2013 مواضيع مهمّة أسفرت عن تقديم توصيات بشأن السياسات حول "الوقود الحيوي والأمن الغذائي" و"الاستثمارات في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية". وإذا ما رغبتم في المزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على كل التقارير الصادرة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى والمتاحة على الموقع الالكتروني للجنة في كل اللغات الرسمية.

ووافقت اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين على عملية تشاورية شاملة لتطوير مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة وضمان تبنّيها على نطاق واسع. وهي تعرف بـ CFS-RAI باللغة الانكليزية. (وتُشكّل الاستثمارات المسؤولة في ميدان الزراعة أولويةً قصوى من منظور الجهات المانحة والمستفيدين على حدّ سواء). ومن المتوقّع التوصّل إلى مجموعة من المبادئ الرامية إلى تعزيز الاستثمارات في الزراعة بما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية المستدامين والدائمين. ومن 19 إلى 23 مايو/أيّار، سيُعقد في روما اجتماع عالمي لمناقشة مشروع النص النهائي. ونشجّعكم على المشاركة في هذه النقاشات أو ضمان مشاركة الخبراء الوطنيين المعنيين في الحوار لتلقى آراؤهم آذاناً صاغية. ومن المزمع اعتماد الصيغة الأخيرة من مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة خلال الدورة الحادية والأربعين للجنة في أكتوبر/تشرين الأوّل من هذا العام.

وستعتمد اللجنة أيضاً في دورتها الحادية والأربعين برنامج العمل بشأن انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمات الممتدة الذي تجرى بلورته حالياً والذي سيكتسي أهمية كبيرة بالنسبة إلى بلدان عدّة. وسيتمثل برنامج العمل في توصيات عملية وقابلة للتنفيذ في مجال السياسات بشكل يجمع بين التوجيه الخاص بالسياسات الذي أقرّته اللجنة والتوصيات الصادرة في سياقات محددة. وستُنظّم مشاورة عالمية في أديس أبابا من 24 إلى 25 أبريل/نيسان. وإني لأحثّكم مرّة أخرى على المشاركة في هذا الحدث لضمان أن تثري تجاربكم النتائج النهائية.

ويجب ألاّ يقتصر عمل اللجنة على وضع مجموعات من التوصيات والخطوط التوجيهية بشأن السياسات. فيجب استخدام هذه المنتجات في سبيل تحقيق النتائج المنشودة. وإننا حالياً بصدد تطوير إطار سيسمح لنا برصد مدى تطبيق وتنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة. وإننا نتطلع إلى الوقوف على الآراء الصادرة عن إقليمكم بشأن كيفية استخدام منتجات اللجنة وماهية التجارب الناجحة والعبر الممكن استخلاصها.

ويشكّل التواصل جزءاً مهماً من عملية الرصد. وبالتالي نحن بصدد تطوير استراتيجية تواصل وارشاد تزود أصحاب المصلحة في اللجنة بالمعلومات وإشراكهم. وتتاح كل الوثائق والخطوط التوجيهية على الموقع الالكتروني الخاص باللجنة بلغات الفاو الرسمية. ونقوم حالياً أيضاً بإطلاق حملة لتعزيز الوعي في صفوف أصحاب المصلحة الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت.

حضرات المندوبين الموقّرين،

لقد مرّ عامان على قيام لجنة الأمن الغذائي العالمي باعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية). فإلى أي مدى يتولّى أصحاب المصلحة الذين وافقوا على الخطوط التوجيهية الطوعية تنفيذ التوصيات التي وافقوا عليها بأنفسهم ؟ وللإجابة على هذا السؤال، سننظّم حدثاً في الفاو لتقييم الوضع في هذا المجال يوم 14 مايو/أيّار. وسيُبثّ الحدث مباشرة عبر الإنترنت وإننا نشجعكم بالتالي على المشاركة أو متابعة سير الحدث على الشبكة.

وسيُنظّم حدث آخر لتقييم التطورات بناءً على منظور العشر سنوات المتعلّق بـ "الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني". وسيُنظّم هذا الحدث في الفاو، روما يوم 3 يوليو/تمّوز وسيُبث أيضاً عبر الإنترنت. وهو جزء من حملة تتضمن مشاورة إلكترونية وغيرها من الأنشطة التي ستعبّد الطريق وصولاً إلى جلسة عامة حيث سيُتّخذ قرار بشأن أفضل السبل للمضي باتجاه مستقبلنا المشترك.

وإننا نتطلّع إلى الدورة الحادية والأربعين المقبلة للجنة المزمع عقدها في أكتوبر/تشرين الأوّل حيث ستُنظّم مائدتان مستديرتان بشأن السياسات تستندان إلى التقارير الصادرة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى حول "الفاقد الغذائي والهدر في سياق النظم الغذائية المستدامة" و"استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتحقيق الأمن الغذائي"، فهاتان قضيتان بالغتا الأهمية بالنسبة إلى الإقليم. وإننا نتطلّع إلى مشاركتكم في الحوار بشأن السياسات لتكون التوصيات الصادرة عنه واقعية ومتينة وقابلة للتنفيذ وموجّهة نحو تحقيق النتائج.

ويعمل فريق الخبراء الرفيع المستوى حالياً على تقرير بشأن "المياه والأمن الغذائي" ليكون وثيقة معلومات أساسية في الدورة الثانية والأربعين للجنة المزمع عقدها عام 2015. وهي متابعة للأحداث الدولية الرئيسية مثل ريو +20 والمنتدى العالمي للمياه. فللمياه تأثيرات كثيرة على الأمن الغذائي والتغذية. وستركّز التحليلات بشأن الأمن الغذائي على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي وستأخذ في الحسبان أيضاً الجوانب المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين. وسترمي التوصيات التي ستتمخض عنها هذه الاجتماعات إلى تحسين السياسات الخاصة بالمياه والأمن الغذائي وإلى إيجاد طرق التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة بغية التعاون في سبيل تحقيق نتائج ملموسة.

وفي عام 2015، سننظم مائدةً مستديرة بشأن "بناء المعرفة وتطوير المهارات والمواهب لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية". إذ يتعيّن على الأشخاص العاملين في مجال الأمن الغذائي والتغذية أن يتمتّعوا بالمهارات اللازمة دعماً لعملهم. غير أن نقص الاستثمارات في خدمات الإرشاد أسفر عن تراجع المواهب. فكيف يمكن تصويب ذلك؟ وسيُنظّم أيضاً منتدى رفيع المستوى بشأن "ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق". ففي العديد من البلدان، يواجه المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة تحديات لدى تسويق منتجاتهم – وبالتالي سننظر في سبل رفع هذه التحديات.

ويتابع العديد منكم عملية التنمية لما بعد عام 2015 التي ترمي إلى وضع أهداف التنمية المستدامة. ولقد عدت مؤخّراً من بعثة لتقصي الحقائق في نيويورك حيث حضرت أحد اجتماعات مجموعة العمل المفتوحة العضوية. وتنظر اللجنة حالياً في الطريقة الأمثل للانخراط في هذه العملية المهمّة. وفيما نمضي قدماً، اتضح لنا أمر مهم وهو ضرورة إيجاد الهيكليات ذات أصحاب المصلحة المتعددين على كل المستويات– سواء أكانت محلية أم وطنية أم إقليمية أم عالمية. ويشكّل بناء الثقة بين كل أصحاب المصلحة السبيل لتحقيق النتائج السليمة والمستدامة التي ستعود بالفائدة أيضاً على الأجيال القادمة.

وكما ترون، فإن جدول لجنة الأمن الغذائي العالمي حافل بالأحداث! فمنذ الإصلاح الذي شرعنا فيه عام 2009، عززنا الزخم الذي يحيط بالنموذج ذي أصحاب المصلحة المتعددين بما يسمح لنا التصدي للتحديات القائمة. وغالباً ما يتسم تبادل الآراء بالصراحة بيد أنه لا يسفر دائماً عن التوافق. غير أننا نتسلّح بالإرادة لإيجاد سبيل المضي قدماً وهنا يكمن السبب في التقدّم الجيد الذي أحرزناه.

إذاً، كم من أولويات لجنة الأمن الغذائي العالمي التي ذكرتها للتو هي ذات صلة بالنسبة إلى بلدكم؟ وكيف يستخدم بلدكم التوصيات بشأن السياسات والخطوط التوجيهية القابلة للتنفيذ الخاصة باللجنة؟ وهل هي تحسّن عملية تقارب السياسات بما يؤدي إلى تحقيق النتائج المنشودة على مستوى القاعدة. هذه هي الأسئلة التي ستُطرح من خلال نظامنا للرصد والتقييم

وأودّ أن أختتم مداخلتي بتوجيه دعوة إلى كل الحاضرين في هذه القاعة ليسعوا إلى نشر المعلومات حول عمل اللجنة والأثر الذي تحققه والنتائج التي تحاول بلوغها. ومن خلال العمل سوياً والسعي إلى إشراك جميع المعنيين، يمكننا تحقيق رؤية اللجنة في ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

ولذا دعونا نعمل معا لتحقيق هذه الرؤية. فبناء عالم أفضل لأولادنا وأحفادنا هو شرف لنا بل ومسؤوليتنا.